مختصر المنطق

زكرياء جبلي الأشعري

بسم الله الرّحمن الرّحيم، الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّدٍ أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعدُ، فهذا مختصرٌ في المنطق، أسأل الله النّفع به وقبوله.

مقدّمة

إدراكُ المعاني المفردة من غير حكمٍ عليها يُسمّى تصوّرًا، وهو إمّا أن يكونَ أوّليًّا عند النّفس حاصلًا عندها لا عن كسبٍ ودليلٍ، ويُسمّى ضروريًّا كتصوّر معنى الوجود والعدم، وإمّا أن يكونَ كسبيًّا يتوقّف على النّظر والفِكر كإدراك معنى الكهرباء والجنّ.

وإدراكُها مع نسبة بعضها إلى بعضٍ نسبةً خبريّةً إيجابًا (=إيقاعًا وإثباتًا ووضعًا) أو سلبًا (=انتزاعًا ونفيًا رفعًا) يُسمّى تصديقًا وحُكمًا وقضاءً وخبرًا، وهو إمّا ضروريٌّ أوّليٌّ أو استدلاليٌّ نظريٌّ، فالضّروريُّ مثل حكم كلّ شخصٍ على نفسه بالوجود، ومثل نفي كلّ شخصٍ العدم عن نفسه، وبأنّ الكلّ أكبر من الجزء، وبأنّ إثبات الشّيء ونفيه لا يجتمعان، والنّظريّ مثل الحكم على العالَم بأنّ له بدايةً، وأنّ الأرض تدور حول الشّمس، وأنّ الجنّة باقيةٌ، وأنّ الدّنيا غير باقيةٍ.

والتّصوّرات والتّصديقات الضّروريّة لا تُطلب بالدّليل؛ لكونها حاصلةً عند النّفس، بل يُبنى عليها غيرها من التّصوّرات والتّصديقات النّظريّة.

والعلم الحادث -وهو إمّا أن يكون تصوّرًا أو تصديقًا- ليس كلّه ضروريًّا، وإلّا لكان كلّ النّاس عالمًا ولما احتجنا إلى تحصيل علمٍ ما وكلاهما باطلُ، ولا يمكن أن يكون

كلُّه نظريًّا، وإلّا لعمّ الجهل واستحال تحصيل علمٍ من العلوم للزوم التّسلسل، لأنّ كلّ نظريٍّ يُحتاج في تحصيله إلى علمٍ قبله، فلو كان ما قبله نظريًّا كذلك تسلسل الأمر لا إلى علمٍ أوّلٍ، والتّسلسل مُحالٌ، فما أدّى إليه مُحالٌ.

والنّسبةُ الخبريّةُ بين المُفردَين إن طابقت الواقع كانت صدقًا وحقًّا، وإن لم تُطابقه لم تكن كذلك بل كانت كذبًا وباطلًا.

والنّظرُ ترتيب معلوماتٍ حاصلةٍ في الذّهن ليتحصّل منها العلم بأمورٍ مجهولةٍ، كأن نقول: العالمُ متغيّرٌ، وكلّ متغّيرٍ حادثٌ، فنحصل منه على أنّ العالم حادثٌ.

وليس كلّ ترتيبٍ واستدلالٍ يكون صوابًا مؤدّيًا إلى علمٍ صحيحٍ، بل بعض التّرتيبات صحيحةٌ وبعضها ليس كذلك، والفطرة الإنسانيّة ليست كافيةً في حقّ الكثير من النّاس لتمييز التّرتيب الصّحيح عن التّرتيب الفاسد، فاحتاج النّاس بذلك إلى قانونٍ يُعرف به صحيح التّرتيبات من فاسدها، وهو ما يُسمّى بعلم المنطق (لتأثيره في النّطق الباطنيّ -أي الحديث النّفسيّ والتّفكير- والظّاهريّ)، أو علم الميزان (إذ به توزن الأنظار)، أو معيار العلوم. وهذا المختصر يحتوي بفضل الله على تبيين أهمّ قواعده مع أمثلةٍ مفيدةٍ، ومن الله أسأل التّوفيق.

ثمّ ليُعلم أنّ مجرّد معرفة قواعد هذا العلم دون تطبيقها لا تدفع الخطأ ولا تحفظ منه، بل المطلوب مراعاتها، كما هو الحال مع قواعد النّحو، فالذي يعرفها دون أن يطبّقها لا يعصم لسانه عن اللّحن. (1)

[الدّلالة وأقسامها]

غاية المنطق البحثُ في المعاني، ومع ذلك فلا بدّ فيه من بحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني، وهذا يقتضي معرفةً بأنواع الدّلالة وبأقسام الألفاظ.

والدّلالة هي كون أمرٍ بحيث يصحّ أن يُفهم منه أمرٌ آخر، سواءٌ فُهِم فعلًا أم لا، وذلك مثل كون لون إشارة المرور الحمراء يدلّ على عدم السّماح بالمرور، وكون الإشارة الخضراء تدلّ على السّماح بالمرور. وفي المثال الأخير الإشارة الخضراء دالٌّ، والسّماح بالمرور مدلولٌ.

والدّلالة باعتبار الدّال فيها قسمان: **لفظيّةٌ**: وهي ما يكون الدّالّ فيها اللّفظ. **وغير لفظيّةٍ**: وهي ما لا تكون مستفادةً من اللّفظ. وكلٌّ منهما تُقسّم باعتبار طريق الدّلالة والعلاقة بين الدّال والمدلول إلى عقليّةٍ وعاديّةٍ ووضعيّةٍ.

---

(1) وأمّا الطّعن في فائدة المنطق بالقول بأنّ المنطق لا يحتاجه الذّكيّ ولا ينتفع به البليد فغير صحيحٍ، وذلك أنّ النّاس مراتب، فمنهم البالغ درجةً كبيرةً في الذّكاء، وهذا نسلّم عدم حاجته إلى تعلّم علم المنطق، كما لا يحتاج العربيّ السّليقيّ تعلّم علم النّحو، ومن النّاس من بلغ درجةً من الغباء بحيث لا يستفيد من دراسة العلوم منطقٍ وغيرِه، وهذا كذلك يسلّم عدم فائدة المنطق معه، إلّا أنّ جمهور النّاس ليسوا في هتين المرتبتين، وتعلّم المنطق مفيدٌ لهم في تسهيل تحصيل المعارف الكسبيّة وتكميل ذلك بجودة الفهم وسرعته.

فالدّلالة **العقليّةُ**: هي ما كان الاستدلال فيها (أي: الانتقال من الدّالِ إلى المدلول) مبنيًّا على النّظر العقليّ من غير توقّفٍ على وضعٍ أو عادةٍ، وهي مطّرِدةٌ لا تتخلّف، وذلك لوجود علاقةٍ ذاتيّةٍ بين الدّالِ والمدلول، وذلك مثل دلالة العدم والفناء على الجواز وعدم الوجوب، وكدلالة وجوب الوجود على وجوب القدم ووجوب البقاء، وكدلالة العجز على الافتقار.

وأمّا الدّلالة الطّبعيّة أو **العاديّة** فهي ما كان الانتقال فيها من الدّالّ إلى المدلول متوقّفًا على جريان العادة في هذا الكون، بحيث لا توجد علاقةٌ ذاتيّةٌ بين الدّال والمدلول فيها، بل قد وُجدت في الكون هكذا بحسب الخِلقة التي خلقه الله عليها، ويجوز أن يخلق الله العالم على غير هذا النّسق، فقد تتخلّف هذه الدّلالة، وذلك مثل دلالة نزول المطر على حصول السّحاب.

وأمّا الدّلالة **الوضعيّة** فهي ما كان الدّال فيها إنّما يدلّ على مدلوله من جهةِ الوضع (وهو تخصيص شيءٍ بآخر، ومنه الوضع اللّفظيّ، وهو جعل لفظٍ ما في مقابلة معنًى معيَّنٍ)، وهي تتوقّف على اختيار واضعها، والعلم بها يتوقّف على النّقل عن واضعها، ومثالها دلالة لفظ 'كتب' على حدث الكتابة الحاصل في الزّمن الماضي، وكدلالة لفظ 'مَكْتَبٌ' على موضع الكتابة.

فحاصل أقسام الدّلالة ستّةٌ، وهذه أمثلتها:

دلالة غير اللّفظ دلالةً عقليّةً: كدلالة البناء على علم بانيه، والتّغيّر على الحدوث (لأنّ القديم لا يتغيّر)، وكدلالة الحادث على وجود مُحدِثٍ له.

دلالة غير اللّفظ دلالةً عاديّةً: كدلالة ارتفاع الدّخان على وجود احتراقٍ، أو دلالة التّثاؤب على النّعاس، وكدلالة الاحتلام على البلوغ.

دلالة غير اللّفظ دلالةً وضعيّةً: كدلالة السّهم المنحني إلى اليمين بإشارات المرور على وجود منعرجٍ إلى اليمين، وكدلالة المحراب على القبلة، وكدلالة عقرب السّاعة على الوقت، وكدلالة البلوغ على التّكليف.

دلالة اللّفظ دلالةً عقليّةً: كدلالة اللّفظ المسموع على وجود سببٍ له.

دلالة اللّفظ دلالةً طبعيّةً: كدلالة أنين الإنسان على مرضه.

دلالة اللّفظ دلالةً وضعيّةً: كدلالة لفظ 'الكاتب' على من قام به فعل الكتابة، وكدلالة لفظ 'الحادث' على من سبقَ وجودَه عدمُه. ويدخل في هذا القسم كلّ الأوضاع اللّغويّة، وكذا الاصطلاحات الخاصّة بأهل كلّ علمٍ.

والاعتناء الأكبر في علم المنطق إنّما هو بقسم الدّلالة اللّفظيّة الوضعيّة، لأنّ التّخاطب غالبًا يحصل بها.

[التّضمّن والمطابقة والالتزام]

ثمّ إنّ دلالة اللّفظ على المعنى على أقسامٍ:

دلالة **المطابقة** أو التّطابق أو المطابقيّة، وهي أن يدلّ اللّفظ على تمام ما وُضِعَ له، وإنّما سُمّيت بذلك لتطابق -أي توافق- اللّفظ والمعنى فيها، ومثالها دلالة لفظ 'البيت' على الجدران والسّقف وبقيّة أجزائه في قولنا: اشترى فلانٌ بيتًا، وكدلالة لفظ 'صلاة' على العبادة المفتتحةِ بالتّكبير والمختَتَمةِ بالتّسليم في قولنا: تجب صلاة الفجر على المكلَّف،

وكدلالة 'التّوبة' على النّدم على المعصية وتركها حالًا وعلى العزم على عدم الرّجوع إليها مستقبلًا.

دلالة **التّضمّن**، وهي أن يدلّ اللّفظ على جزء ما وُضِعَ له، ومثالها دلالة لفظ 'البيت' على الجدار وحده أو السّقف وحده في قولنا: سقط البيت، وكدلالة لفظ 'الصّلاة' على الرّكوع أو السّجود فقط، فإذا قلنا: 'صلّى فلانٌ' نفهم منها أنّه حصّل الرّكوع والسّجود، لتضمّن المعنى الموضوع له لفظ الصّلاة لهما، وكدلالة الجسم على التّركيب أو دلالته على التّحيّز، إذ الجسم هو المتحيّز المركّب، وكدلالة التّوبة على النّدم. وسبب هذه الدّلالة أنّ اللّفظ إن وُضع لمعنًى مركّبٍ، لزم من تحقّقِ كلّ المعنى تحقّقُ كلّ أجزائه، فإذا دلّ اللّفظ على معنًى مركّبٍ دلّ ضمنًا على تحقّق كلّ جزءٍ من أجزائه.

دلالة **الالتزام**، وهي دلالة اللّفظ على خارجٍ عن حقيقته لازمٍ له، كدلالة سقف البيت على الجدار، فالسّقف لم يوضع في اللّغة للدّلالة على الجدار، لكنّه لا يوجد في العادة من دونه، فإذا علمنا بوجود سقفٍ للبيت أدركنا وجود جدارٍ يستند عليه ذلك السّقف، والسّقف في هذا المثال هو الملزوم، ولازمه الجدار، والعلاقة بينهما لزومٌ عاديٌّ.

ومثالها أيضًا دلالة فعل الصّلاة على المصليّ، ودلالة اللّازم على الملزوم، ودلالة التّوبة على وقوع الذّنب، ودلالة الطّلاق على الزّواج، ودلالة العمى على البصر، إذ العمى هو عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيرًا، فالذّهن ليفهم معنى العمى يمرّ وينتقل إلى مفهوم البصر.

واللّزوم قد يكون **واجبًا** لرجوعه إلى علاقةٍ ذاتيّةٍ واجبةٍ بين اللّازم والملزوم كلزوم الحدوث للجِسم، وقد يكون اللّزوم **اتّفاقيًّا** راجعًا إلى العادة فقط كلزوم السّواد للغراب ولزوم الشّجاعة للأسد –فالعقل يجوّز غرابًا أبيض وأسدًا جبانًا–.[2]

وينقسم اللّزوم باعتبار وضوحه وخفائه إلى لزومٍ **غيرِ بيّنٍ**: وهو ما يُحتاج في إثباته إلى دليلٍ، وذلك كلزوم الحدوث للأجسام، وإلى لزومٍ بيّنٍ: وهو ما لا يُحتاج في إثباته إلى دليلٍ، وهذا الأخير ينقسم إلى لزومٍ **بيّنٍ بالمعنى الأعمّ**: وهو ما يكون الجزم باللّزوم متوقّفًا على تصوّر اللّازم والملزوم، وذلك كالجزم بعدم جواز انفكاك الجسم عن الحركة والسّكون معًا، وكلزوم استحالة تسلسل الحوادث لا إلى أوّلٍ من قوله تعالى: (وأحصى كلّ شيءٍ عددًا) إذ المحصى بالعدّ منتهٍ محصورٌ، وكلزوم كون معرفة الله نظريّةً من قوله تعالى: (والله أخرجكم من بطون أمّهاتكم لا تعلمون شيئًا). وإلى لزومٍ **بيّنٍ بالمعنى الأخصّ**: وهو ما يكفي فيه تصوّر الملزوم لتصوّر اللّازم، مثل لزوم تصوّر الإمام من تصوّر المأموم واستلزام تصوّر الفرع لتصوّر الأصل، وكدلالة حصول الفعل على الفاعل، ودلالة 'الملزوم' على 'اللّازم'، وكدلالة المقدِّمتين (وهما القضيّتان اللّتان رُكّب منهما الدّليل) في الدّليل الصّحيح على النّتيجة.

---

[2] والأشبه بهذه الدّلالة أن لا تكون لفظيّةٍ وضعيّةٍ، فالذّهن ينتقل فيها أوّلًا من اللّفظ إلى المعنى الموضوع له، ثمّ ينتقل من ذلك المعنى إلى معنًى لازمٍ له، فالانتقال الأوّل لفظيٌّ وضعيٌّ، والثّاني غير لفظيٍّ، وقد يكون عاديًّا أو عقليًّا بحسب العلاقة فيه بين الدّالّ والمدلول.

[الألفاظ المفردة والألفاظ المركّبة]

ثمّ اللّفظ إمّا غير مستعملٍ في اللّغة وهو المُهمَل مثل: تكاب، وإمّا مستعملٌ ككتابٍ، والمستعمل إمّا مفردٌ وإمّا مركّبٌ.

فالمركّب ما كان له جُزءٌ دالٌّ على جزء معناه دلالةً مقصودةً، مثاله: "الرّبا حرامٌ"، فهذا المثال مركّب من جزءين، كلٌّ منهما يدلّ على جزء المعنى المقصود .

وهو منقسمٌ إلى مركّبٍ تامٍّ وإلى مركّبٍ ناقصٍ، **فالتّام** هو ما كان فيه إسنادٌ حمليٌّ أو خبريٌّ بين جزأيه، بحيث يصحّ السّكوت عليه ولا يَطلب السّامع لتمام الكلام شيئًا بعده، مثل: الله أكبر، جاء الحقّ، **والنّاقص** خلافه، مثل جزء الآية: (وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا)(3)، وقد يكون المركّب النّاقص **تقييديًّا إضافيًّا**، وهو ما رُكّب من مضافٍ ومضافٍ إليه مثل: مُفتي البلدة، رسول الله، ربّ العالمين، يوم الدّين، أو تقييديًّا **وصفيًّا**، وهو ما تركّب من الموصوف والصّفة، مثل: المؤمن القويّ، الصّراط المستقيم.

والمفرد خلاف المركّب، وهو صادقٌ إمّا بأن لا يكون للّفظ جزءٌ أصلًا، وذلك كهمزة الاستفهام "أ"، وباء الجرّ "بـ"، وإمّا بأن يكون للّفظ جزءٌ لكن لا معنى له، مثل كلمة "المنطق" فأجزاءها هي الحروف 'م' 'ن' 'ط' 'ق'، وإمّا أن يكون له جزءٌ له معنًى حين الانفراد لكنّه غير جزء المعنى المقصود حين كونه جزءًا، وذلك كلفظ 'عبد الله' –حين

---

(3) وتمام الآية:{وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا} [سورة النساء:128]. ولذلك كان الوقف على 'وتتّقوا' قبيحًا، لعدم اكتمال المعنى.

جعلِه اسمَ لقبٍ لا نعتًا- الدّالِ على شخصٍ بعينه، إذ قصدُنا بهذا اللّفظ الدّلالةُ على الشّخص، دون قصد إفادة معنى كونه عبدًا لله، فهو قائمٌ مقام الإشارة.

[الكلّيّ والجزئيّ]

والمفرد إذا لم يدلّ بوضعه على شخصٍ وفردٍ واحدٍ بعينه بل دلّ على مفهومٍ ومعنًى فإنّه يُسمّى كليًّا مثل: ربٌّ ويومٌ وكتابٌ وعِلمٌ والمؤمنون والإنسان، وإن دلّ بوضعه على شخصٍ وفردٍ واحدٍ معيّنٍ فإنّه يُسمّى جزئيًّا وشخصيًّا، مثل: الله ومحمّدٍ وآدمَ ولقمان وجبريل وعمرٍ ومكّة والطّور والمسجد الحرام والمسجد الأقصى والجزائر وهذا الكتاب.

[مفهوم اللّفظ ومصداقه]

واللّفظ الكلّيّ له مفهومٌ يدلّ عليه، وذلك المفهوم له أفرادٌ يصدق عليها تُسمّى مِصْدَاقه أو أفراده، مثل: "كتابٌ" لفظٌ يدلّ على مفهومٍ، وذلك المفهوم يصدق على أفراد الكتب الكثيرة، والمفهوم إمّا أن يصدق على فردٍ أو أفرادٍ واقعيّةٍ متحقّقةٍ مثل: إنسانٌ وموجودٌ وعالِمٌ ومسلمٌ وحادثٌ وشمسٌ وإلهٌ حقٌّ، وإمّا أن لا تكون له أفرادٌ واقعيّةٌ يصدق عليها بل أفرادٌ مقدّرةٌ فقط مثل: مُحالٌ ومعدومٌ.

فائدةٌ: الاتّفاق في المفهوم يلزم منه الاتّفاق في المصداق، والاتّفاق في المصداق لا يلزم منه الاتّفاق في المفهوم، فمثلًا "واجب القِدَم" يصدق على نفس أفراد "واجب البقاء" مع اختلاف المفهومين. والاختلاف في المصداق يلزم منه الاختلاف في المفهوم، والاختلاف في المفهوم لا يلزم منه الاختلاف في المصداق.

تنبيهٌ: مفهوم الجزئيّ كلّيٌّ (لأنّه يصدق على أفرادٍ كثيرةٍ، وموضوعٌ لمعنًى)، وأفراده جزئيّةٌ، ومفهوم الكلّيّ كلّيٌّ، وأفراده كلّيّةٌ.

فائدةٌ: النّكرات للكليّ، وأسماء الأعلام للجزئيّ، والضّمير كليٌّ وضعًا جزئيٌّ استعمالًا، فمثلًا 'أنا' موضوعٌ للدّلالة على المتكلّم أيًّا كان، وحين الاستعمال يقصد به المتكلّم نفسه فقط، وكذلك "أنتَ" يُقصد به في الوضع الدّلالة على المخاطَب المفرد المذكّر، وحين الاستعمال يقصد به المتكلّم به الدّلالة على مخاطَبٍ مفردٍ مذكّرٍ معيّنٍ.

[النِّسَب بين الألفاظ والمعاني]

ونسبة اللّفظ إلى اللّفظ على أنحاءٍ:

فإمّا أن يكون بينهما تساوٍ في المفهوم، فهما: **المترادفان**، نحو: قَسورة وأسد، النّمارق الوسائد، الغثاء اليابس، الأحوى الأسود.

وإمّا أن يكون بينهما اختلافٌ في المفهوم فهما **المتباينان**، نحو: كتاب وإنسانٌ.

ونسبة المعنى الكليّ إلى المعنى الكليّ على أنحاءٍ:

التّساوي: وذلك عند الاتّفاق في المصداق، وذلك كالتَّعريف مع المعرَّف، والحادث مع كلّ موجودٍ سوى الله، فكلّ حادثٍ هو غير الله، وكلّ ما سوى الله حادثٌ.

التّباين: وهو عدم الاجتماع في شيءٍ من المصاديق، نحو: كتابٌ وإنسانٌ، فلا يوجد فردٌ من الكتب يصدق عليه أنّه إنسانٌ، ولا فردٌ من النّاس يصدق عليه أنّه كتابٌ، ومثاله أيضًا: الكلّيّ مع الجزئيّ، والمفرد مع المركّب.

العموم والخصوص المطلق: وهو أن يكون أحد المعنيين يصدق على جميع ما يصدق عليه المعنى الثّاني، ويزيد عليه في صدقه على أفرادٍ أخرى، ويكون المعنى الثّاني فيه صفاتٌ وقيودٌ أكثر من المعنى الأوّل بحيث خرج عنه بسببها بعض أفراد المعنى الأوّل، مثل: معدن أعمّ مطلقًا من نحّاس، فكلّ نحاسٍ معدنٌ، وبعض المعدن ليس بنحاسٍ، ومثل: عبادةٌ أعمّ مطلقًا من الحجّ إذ الحجّ عبادةٌ مخصوصةٌ، وحيوانٌ أعمّ مطلقًا من إنسانٍ، وممكنٌ أعمّ مطلقًا من حادثٍ، وتصوّرٌ أخصّ مطلقًا من إدراكٍ.

فائدةٌ: ثبوت الأخصّ يستلزم ثبوت الأعمّ، وثبوت الأعمّ لا يستلزم ثبوت الأخصّ، وانتفاء الأعمّ يلزمه انتفاء الأخصّ، ولا يلزم من انتفاء الأخصّ انتفاء الأعمّ، ومن هذا كان الأحسن في الإثبات البدأ بالأعمّ أوّلًا لتحصل الفائدة ثانيًا بإثبات الأخصّ، والأحسن في النّفي البدأ بالأخصّ لتحصل الفائدة ثانيًا بنفي الأعمّ، إذ نفي الأخصّ أعمّ من نفي الأعمّ، ونفي الأعمّ أخصّ من نفي الأخصّ، ومثال الأوّل: {لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ **رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ**} [سورة التوبة:128]، إذ الرّأفة رقّة القلب أعمّ من أن يكون معها رحمةٌ أم لا، ومثال الثّاني: {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ **لاَ يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلا أَنفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ**} [سورة الأعراف:197]، إذ العجز عن نصرة الغير أعمّ من العجز عن نصرة النّفس.

العموم والخصوص الوجهيّ: وهو أن يجتمع المفهومان في صدقهما على بعض الأفراد، وينفرد كلّ واحدٍ بصدقه على أفرادٍ لا يصدق عليها الآخر، مثل: الفرض مع الصّلاة، إذ يجتمعان في الصّدق على الصّلوات الخمس، وينفرد الفرض في صدقه على

الزّكاة وعلى الحجّ، وتنفرد الصّلاة في صدقها على رغيبة الفجر أو سنّة الضّحى مثلًا.
ومثاله أيضًا: الأبيض مع الحيوان، واللّفظ مع الكلّيّ.

ثمّ العلاقة بين المتباينين على أنحاءٍ، فإمّا أن يكونا نقيضين، **والنّقيضان** هما المفهوم ونفيه، نحو: الوجود واللّاوجود، والموجود واللّاموجود، والنّقيضان لا يجتمعان في ثبوتهما لشيءٍ واحدٍ ولا يجتمعان في انتفائهما عنه، فإذا ثبت أحدهما لشيءٍ انتفى الآخر عنه، وإذا انتفى أحدهما عن شيءٍ ثبت الآخر له. وإمّا أن يكونا **ضدّين**، وهما أمران لا يجتمعان في صدقهما على محلٍّ واحدٍ وقد يرتفعان عنه، مثل السّواد والبياض. وإمّا أن يكونا **خلافين**، وهما اللّذان يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما، مثل الحركة والسّواد. وإمّا أن يكونا **متضايفين**، وهما الأمران اللّذان يتوقّف كلٌّ منهما على الآخر ويحصلان معًا، مثل الأبوّة والبنوّة، وإمّا أن يكونا **عدمًا وملكةً**، وهما الوصف ونفيه عمّا من شأنه الاتّصاف به، مثل العلم والجهل، فالعلم يتّصف به ما من شأنه أن يُدرك، والجهل يوصف به ما من شأنه أن يعلم، وأمّا ما ليس له قابليّة العلم كالجدار فلا يوصف لا بالعلم ولا بالجهل.

فائدةٌ: نقيض الأخصّ أعمّ من نقيض الأعمّ، مثلًا: عالمٌ أعمّ من وليّ، ونقيض وليّ الذي هو أخصّ من عالم: ليس وليًّا، وهو أعمّ من: "ليس عالمًا" والذي هو نقيض عالم، فإنّه يشمل أفرادًا أكثر من أفراد "ليس عالمًا".

ونسبة اللّفظ إلى المعنى على أنحاءٍ:

فإمّا أن يصدق اللّفظ على معنًى واحدٍ، أو على عدّةٍ معانٍ، والثّاني إن وُضع لكلٍّ منهما **فمشتركٌ** لفظيٌّ، كلفظ العين وُضع للباصرة والشّمس والذّهب، وكلفظ المشتري وُضع لفاعل الشّراء وللكوكب المعروف، وكلفظ القُرء وُضع للطّهر وللحيض(4)، وإن كان وُضع أوّلًا لمعنًى ثمّ نُقل إلى الثّاني وبقي استعماله في الأوّل والثّاني وكان استعماله في الأوّل أشهر **فحقيقةٌ** إن استُعمل في الأوّل **ومجازٌ** إن استعمل في الثّاني، مثل لفظ البحر وُضع للماء الكثير، ويُستعمل مجازًا في الدّلالة على كثرة العلم.

ونسبة المعنى إلى أفراده على أنحاءٍ:

المتواطئ: وهو أن يصدق المعنى على جميع أفراده بالسّويّة، فالإنسانيّة مثلًا متساويةٌ في صدقها على أفراد الإنسان، والإمكان متساوٍ في صدقه على الممكنات، والكلّيّ متساوٍ في صدقه على المعاني الكلّيّة، والجزئيّ متساوٍ في صدقه على الألفاظ الشّخصيّة، والمتواطئ كذلك. ويُسمّى متواطئًا لتواطئ الأفراد وتوافقها في صدق ذلك المعنى عليها.

المشكّك: وهو ألّا يصدق المعنى على أفراده بالسّويّة، بل على التّباين، مثاله 'أبيض' فإنّه يصدق على أفراد كثيرين، لكنّ صدقه على البعض أقوى من صدقه على الآخر، كذلك 'عالمٌ' فإنّه مختلفٌ في صدقه على أفراده، فليس كلّ العلماء على درجةٍ واحدةٍ من العلم، ويُسمّى مشكّكًا لتشكيكه النّاظر هل هو من قسم المتواطئ أو من المشترَك.

(4) وأمّا المشترك المعنويّ فهو المعنى الكلّيّ الذي يصدق على أفرادٍ متعدّدةٍ.

فائدةٌ: مفهوم المتواطئ متواطئٌ، وأفراده متواطئةٌ، ومفهوم المشكّك متواطئٌ، وأفراده مشكّكةٌ.

[الكلّيّات الخمسة]

والكلّيّات هي ألفاظٌ مفردةٌ كليّةٌ منها يُركّب التّعريفٍ. وهي خمسٌ: النّوع، الجنس، الفصل، العرض العامّ، العرض الخاصّ ويُسمّى خاصّةً.

أمّا الجنس والفصل، فداخلان في حقيقة ذات المعرَّف، لذا قيل عنها: ذاتيّان، وحُكم الذّاتيّ عدم جواز تخلّفه وسلبه عن الذّات مادامت متحقّقةً، وعدم جواز تصوّر الذّات -الذي كان جزءًا فيها- تصوّرًا تامًّا بدون سبق تصوّره.

والعرض العامّ والخاصّ خارجان عن حقيقة الذّات، فقيل عنهما: عرضيّان، وحُكم العرضيّ جواز تخلّفه وسلبه عن الذّات مع بقائها، وعدم توقّف تصوّر الذّات -الذي كان عرضيًّا بالنّسبة إليها- تصوّرًا تامًّا على تصوّره.

والنّوع هو عين الذّات والحقيقة والماهية.

فالكلّيّ إذا كان جزءًا من الماهيّة والحقيقة مع شموله لغيرها يُسمّى **جنسًا**، ومثاله الحيوان (وهو النّامي الحسّاس المتحرّك بالإرادة)، فهو جنسٌ يشمل الإنسان والعقاب والفرس، فهو يصدق على حقائق مختلفةٍ.

وأمّا إن طرد (أي: مَنَعَ) الكلّيُّ عن الذّات غيرَها، بأن كان شاملًا لحقيقةٍ واحدةٍ مساويًا لها مع كونه داخلًا فيها فهو **الفصل** (إذ فصلها عمّا شاركها في جنسها)، ومثاله:

النّاطق (أي المفكّر أو العاقل)، فهو -بِلِحاظ دخوله تحت جنس الحيوان- لا يشمل إلّا حقيقةً واحدةً وهي الإنسان.

والفصل مقوِّمٌ للنّوع أي: داخلٌ في قِوَامه وحقيقته، ومُقَسِّمٌ للجنس لأنّه يحصّل له أقسامًا، فمثلًا: العاقل فصلٌ يقوّم الإنسان ويقسّم الحيوان إلى عاقلٍ وغير عاقلٍ.

وأمّا **العَرَض العامّ** فهو ما يعمّ الماهية وغيرَها، كالماشي، فهو يعمّ الإنسان والفرس.

وأمّا إن اختصّ العارض بالماهيّة، فهو العرض الخاصّ أو **الخاصّة**، ومثاله الكاتب للإنسان.

وأمّا **النّوع** فهو عين الذّات والحقيقة والماهيّة كالإنسان، فهو نوعٌ مركّبٌ من جنسٍ وفصلٍ ذاتيّين هما الحيوان والنّاطق.

ثمّ الجنس ينقسم إلى قريبٍ إذا لم يكن تحته جنسٌ كالحيوان، ووسطٍ إذا كان فوقه جنسٌ -أو أكثر- وتحته جنسٌ -أو أكثر- كالنّامي، ففوقه الجسم وتحته الحسّاس، وبعيدٍ إذا لم يكن فوقه جنسٌ مثل الجوهر. ومقوّم العالي مقوّمٌ للسّافل، لدخول العالي في حقيقة السّافل وذلك كالجسم مقوّمٌ للحيوان فهو مقوّمٌ للإنسان، وليس كلّ مقوّمٍ للسّافل مقوّمًا للعالي، فالعاقل مثلًا يقوّم الإنسان ولا يقوّم الحيوان، ومقسّم السّافل مقسّمٌ للعالي كالعاقل يقسّم الجسم إلى عاقلٍ وغير عاقلٍ كما يقسّم الحيوان إلى عاقلٍ وغير عاقلٍ، ومقسّم العالي ليس مقسّمًا للسّافل كالحيوان يقسّم الجسم النّامي إلى حيوانٍ ونباتٍ ولا يقسّم الإنسان إلى حيوانٍ وغير حيوانٍ.

والعرض إمّا شاملٌ لجميع أفراد الماهيّة كالقابل للكتابة (الكاتب بالقوّة) للإنسان، أو غير شاملٍ لها كالكاتب بالفعل (الذي حصلت منه الكتابة).

والعرض كذلك إمّا لازمٌ للماهيّة، ومثاله لزوم الفرديّة للثّلاثة، والاستعداد لقبول العلم للإنسان، وإمّا مفارقٌ لها، وهو منقسمٌ إلى بطيء الزّوال كالشّباب وسريع الزّوال كحُمرة الخجل، وهو كذلك إمّا صعب المفارقة كحِلم الحليم، أو سهل المفارقة كغضب الحليم.

[التّعريف]

ما يُوصِل إلى التّصوّر هو التّعريف أو المعرِّف أو القول الشّارح، وهو لفظٌ مركّبٌ من كليّاتٍ بها يُميَّز المعرَّف أو تُعرف حقيقته، فما يميّز المعرَّف دون أن يدلّ على حقيقته يُسمّى رسمًا (والرّسم في اللّغة الأثر)، وما يدلّ على حقيقة المعرَّف يُسمّى حدًّا.

فحدّ **'الحدّ'**: اللّفظ الدّالّ على جميع ذاتيّات المعرَّف، ورسم 'الحدّ': ما يلزم منه تصوّر حقيقة المعرَّف، مع تمييزه عن غيره.

وحدّ **'الرّسم'**: اللّفظ الدّالّ على العوارض الخاصّة بالمعرَّف دون ذكر جميع ذاتيّاته، ورسم 'الرّسم': ما يلزم منه تمييز المعرَّف عن غيره، مع عدم تصوّره بتمام حقيقته، وإن أفاد الرّسم تمييزًا للمعرَّف عن كلّ ما عداه فهو رسمٌ تامٌّ، وإن أفاد تمييزًا له عن بعض ما عداه فهو ناقصٌ.

فالحاصل إذًا أنّه يلزم من كلٍ من الحدّ والرّسم تمييز المعرَّف عن غيره، ويزيد الحدّ عن الرّسم في إفادة تصوّر حقيقة المعرّف، وذلك بذكر ذاتيّاته.

ومثال التّعريف بالحدّ تعريف الحجّ بأنّه عبادةٌ مشتملةٌ على الإحرام والسّعي والوقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجّة والطّواف بالكعبة، ومثال تعريفه بالرّسم تعريفه بأنّه عبادةٌ بدنيّةٌ وماليّةٌ تجب مرّةً في العمر لها وقتٌ مخصوصٌ.

ومثال التّعريف بالحدّ كذلك تعريف المثلّث بأنّه مضلّعٌ مكوّنٌ من ثلاثة رؤوسٍ تصل بينها ثلاثة أضلاعٍ، ومثال تعريفه بالرّسم أنّه شكلٌ مجموع زواياه مئةٌ وثمانون درجةً.

وليكون الحدّ تامًّا، يجب أن يكون فيه شروطٌ:

تنبيهٌ: قد يعسر كثيرًا وضع الحدود، وذلك لاشتباه الجنس بالعرض العامّ، ولاشتباه الفصل بالخاصّة.

- أن يكون مساويًا للمعرَّف، وذلك بأن يكون جامعًا لجميع أفراد المعرَّفِ، مانعًا عن دخول غيرها فيه، بأن يكون مطّردًا منعكسًا، فلا يكون أخصّ من المعرَّف ولا أعمَّ منه، والاطّراد: هو لزوم صدق المعرَّف كلّما صدق التّعريف، وهذا يصدق في المنع. والانعكاس: هو لزوم صدق التّعريف كلّما صدق المعرَّف، وهذا يصدق في الجمع. [5]
- أن لا يكون فيه مجازٌ لم تُذكر فيه قرينةٌ تدلّ على حصول التّجوّز فيه، فلا يصحّ مثلًا تعريف العالِم بأنّه بحرٌ يتدفّق، وإذا ذُكرت القرينة فذلك مخلٌّ بكمال التّعريف، إذ من كماله عدم استعمال المجاز فيه.

---

(5) على طريقة القرافيّ: الاطّراد: هو صدق التّعريف على كلّ ما صدق عليه المعرّف (أي: أفراد المعرّف)، وهو الجمع، والانعكاس: هو صدق المعرَّف على كلّ ما صدق عليه التّعريف، وهو المنع.

- أن لا يكون أخفى من المعرَّف أو مساويًا له في الخفاء.
- أن لا يشتمل على حكمٍ، لأنّ التّعريف وُضع لمجرّد إفادة تصوّر المعرّف أو تمييزه لا للحكم عليه والإخبار عنه.

ومن التّعريف بالرّسم **التّعريفُ اللّفظيّ**، وذلك يكون بتبديل لفظةٍ بلفظةٍ أخرى أعرف منها وذلك نحو: الغمام السّحاب والبعل الزّوج، ومنه **التّعريف بذكر المثال** نحو: الواجبات الشّرعيّة مثل معرفة الله والصّلوات الخمس وصيام رمضان والتّوبة، ومنه **التّعريف بذكر الأقسام**، مثل: الحكم الشّرعيّ إمّا إيجابٌ أو تحريمٌ أو ندبٌ أو كراهةٌ أو إباحةٌ. ولكثرة الحاجة إلى التّقسيم نذكر بعضًا من مباحثه.

[أنواع التّقسيم]

المَقسِم أو مَوْرِدُ أو محلُّ القِسمة هو ما نريد ذكر أقسامه، ويُسمّى كلّ قسمٍ بالنّسبة لسائر أقسام مَقسِمِه **قسيمًا**، وينبغي أن تُعتبر في القسمة جهةٌ بها تحصل القسمة وتُسمّى **أساس القسمة**، وباختلافها يحصل للمَقسِم الواحد عدّة أقسامٍ.

والتّقسيم على نوعين: تقسيم الكلّيّ إلى جزئيّاته، وتقسيم الكلّ إلى أجزائه.

أمّا **تقسيم الكلّيّ إلى جزئيّاته** فهو ذكر كليّاتٍ أخصّ من المَقسِم تحصل بضمّ قيودٍ وأوصافٍ إلى المقسِم، مثل: الكلمة إمّا اسمٌ وإمّا فعلٌ وإمّا حرفٌ، العلم الحادث إمّا تصوّرٌ وإمّا تصديقٌ، اللّفظ المستعمل إمّا مفردٌ وإمّا مركّبٌ. ويجوز فيه الإخبار بالمقسَم عن الأقسام أي: يجوز حمله على أقسامه، مثل: الاسم كلمةٌ، والحرف كلمةٌ، والفعل كلمةٌ، وتكون الأقسام فيه مفصولًا بينها بحرف إمّا أو أو.

وتقسيم الكلّ إلى أجزائه هو ذكر أجزاء الكلّ التي يتكونّ منها، مثل: الإنسان رأسٌ وبطنٌ وأطرافٌ، ومثل: الهاتف شاشةٌ ومعالجٌ وذاكرةٌ، والماء أوكسيجين وهيدروجون، والكّلّ لا يُحمل على أجزائه أي: لا يُخبر به عنها، مثاله: لا يصحّ أن نقول أنّ الشّاشة هاتفٌ، وكذلك لا يصحّ الفصل بين أقسامه بإمّا التي للتّرديد، مثلًا: لا يجوز أن نقول: الهاتف إمّا معالجٌ أو ذاكرةٌ أو شاشةٌ.

وتقسيم الكلّيّ إلى جزئيّاته إمّا أن يكون اعتباريًّا وإمّا أن يكون حقيقيًّا.

فالحقيقيّ ما يكون فيه تباينٌ بين الأقسام أي: لا يوجد تداخلٌ بينها، فلا يصدق أكثر من قسمٍ على نفس الفرد أو الأفراد، مثل: الحيوان إمّا أن يكون طائرًا وإمّا أن لا يكون طائرًا، العدد إمّا زوجٌ وإمّا فردٌ، ومن شرط التّقسيم الحقيقيّ حصر جميع الأقسام أي جمعها بحيث لا يُترك بعض ما دخل في المقسم، ومن شرطه المنع أي أن لا يذكر في التّقسيم ما لا يدخل في المقسم.

والتّقسيم **الاعتباريّ** قد يحصل فيه تصادقٌ بين بعض أقسامه على بعض أفراد المَقسِم، وذلك لكون قيود أقسامه متخالفةً، مثلًا: الحيوان إمّا أن يكون طائرًا وإمّا أن يكون يمشي على رجلين، فبعض ما يمشي على رجلين طائرٌ، فحصل هنا صدق بعض الأقسام على أفراد ما يصدق عليه قسمٌ آخر، ومثاله أيضًا: العالِمُ إمّا متكلّمٌ أو فقيهٌ أو محدّثٌ أو مفسّرٌ.

وقد يكون التّقسيم كذلك إمّا عقليًّا أو استقرائيًّا، **فالعقليّ** ما تكون أقسامه دائرةً بين الإثبات والنّفي بحيث لا يجوز حصول أقسامٍ أخرى غيرها لعدم جواز ارتفاع النّقيضين، مثاله: الموجود إمّا قديمٌ أو غير قديمٍ (= حادثٌ).

أمّا التّقسيم **الاستقرائيّ** فهو ذكر أقسامٍ من المقسم عُرف حصولها، مع جواز حصول غيرها عقلًا، ومثاله: تقسيم العناصر الكيمائيّة في الطّبيعة إلى عناصر الجدول الدّوريّ الـ118.

[المركّب التّامّ]

والمركّب **التّامّ** قسمان، أحدهما: الخبر **والحكم** والقضيّة (من القضاء بمعنى الحكم)، وهو ما قُصد به الحكاية والإخبار عن الواقع، فيَحتمِل عندها مطابقته فيكون حقًّا وصدقًا، أو مخالفته فيكون باطلًا وكذبًا.

والثّاني **الإنشاء**، وهو ما لم يُقصد به الحكاية، نحو الأمر وهو طلب فعلٍ والنّهي وهو طلب كفٍّ والدّعاء وهو الطّلب من الأدنى إلى الأعلى، ومثاله: قل هو الله أحد، ولا يغتب بعضكم بعضًا، اِهدنا الصّراط المستقيم. والأمر بالشّيء يقتضي النّهي عن جميع أضداده، والنّهي عن الشّيء يقتضي الأمر بأحد أضداده لا على التّعيين.

[أقسام القضيّة]

والقضيّة منقسمةٌ إلى شرطيّةٍ، وحمليّةٍ، **فالحمليّة** ما حُكم فيها بثبوت أمرٍ لأمرٍ فتكون موجِبةً، أو بانتفائه عنه فتكون سالِبةً، بحيث يكون الأوّل موضوعًا (مسندًا إليه، محكومًا عليه) والثّاني محمولًا (مسندًا، محكومًا به)، مثل: العالم حادثٌ (قضيّة حمليّةٌ موجبةٌ موضوعها: العالم، ومحمولها: حادثٌ)، العالم ليس بقديمٍ (قضيّةٌ حمليّةٌ سالبةٌ)، جاء الحقّ وزهق الباطل (الموضوع: الحقّ، المحمول: جاء)، لم يكن له كفؤًا أحد، الحمد لله ربّ العالمين، وإنّ كثيرًا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعضٍ.

والقضيّة **الشّرطيّة** ما تركّب من قضيّتين وأثبت فيها أو نفي علاقةٌ بينهما، وسُمّيت شرطيّةً لوجود حرف الشّرط بها. وهي كذلك منقسمةٌ إلى قسمين: منفصلةٌ، ومتّصلةٌ.

فالمنفصلةُ تكون إن مانعَ وأبى أحد الطّرفين الآخرَ في الثّبوت أو الانتفاء، ولها حالاتٌ بحسب العلاقة بين طرفيها:

- فإن كان بينهما تناقضٌ تكون القضيّة الشّرطيّة مانعةَ جمعٍ وخلوٍّ، لاستحالة اجتماع النّقيضين واستحالة ارتفاعهما، مثالها: الموجود إمّا قديمٌ أو حادثٌ (و'حادثٌ' في قوّة: غير قديمٍ في حقّ الموجود، فكان مساويًا للنّقيض).

- أو كان أحدهما أخصّ من نقيض الآخَر أي ضدًّا له تكون مانعةَ جمعٍ فقط، لاستحالة اجتماع الضّدّين وإمكان ارتفاعهما، مثالها: الجسم إمّا أبيض أو أسود، فيُمكن ارتفاع الطّرفين في نحو الجسم الأحمر.

- أو كان أحدهما أعمّ من نقيض الآخَر تكون مانعةَ الخلوّ فقط، مثالها: هذا الجسم إمّا أن يكون لا أبيض أو يكون لا أسود، فيُمكن الاجتماع في نحو الأخضر.

وأمّا الشّرطيّة **المتّصلة**، فهي ما حُكم فيها بالتّلازم بين طرفيها في حالة الإيجاب أو بعدمه في حالة السّلب، أي: بثبوت نسبةٍ خبريّةٍ أو بنفيها على تقدير ثبوت أخرى، ويُسمّى طرفها الأوّل مقدّمًا والثّاني تاليًا، مثالها: {كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللهُ} (موجِبةٌ متّصلةٌ)، ليس ألبتّة إذا كان العالم حادثًا استغنى عن المؤثّر (سالبة الاتّصال)، قد يكون إذا كان الشّخص مؤمنًا عُذّب يوم القيامة (متّصلةٌ موجِبةٌ)، ولا يُشترط لصدق القضيّة الشّرطيّة صدق أحدٍ من طرفيها، بل صدقها يكون بعدم كذب التّلازم المثبت أو

المنفيّ فيها بين النّسبتين ولو كذبت إحدى القضيّتين، ومثال ذلك: {قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِين}، {لَوْ كَانَ هَؤُلاَء آلِهَةً مَّا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُون}.

ثمّ الشّرطيّة إن كان التّلازم فيها بين الطّرفين لعلاقةٍ بينهما كالسّببيّة والتّضايف فهي **لزوميّةٌ**، مثل: إذا كان العالم متغيّرًا فهو حادثٌ، إذا كان عمرو أبًا لبكرٍ فبكرٌ ابنٌ لعمرٍو، وأمّا إن لم يوجد تلازمٌ بين طرفيها فهي **اتّفاقيّةٌ**، ويؤتى بها لدفع توهّم عدم اجتماع الطّرفين، مثال ذلك: نِعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخف عذاب الله لم يعصه، والمعنى أنّه حتّى لو قُدّر عدم خوفه من عذاب الله فإنّه مع ذلك لا يعصيه، فيمكن اجتماع عدم العصيان مع عدم الخوف من عذاب الله، وذلك لكونه يعبد الله إجلالًا له لا لمجرّد خوفه من عقابه، ومثال ذلك أيضًا: (أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروجٍ مشيّدةٍ)، أي أنّ كونكم في البروج المشيّدة لا يمنع من إدراك الموت لكم. والمقدَّم في اللّزوميّة سببٌ لحصول التّالي وليس شرطًا له، إذ الشّرط يلزم من انعدامه انعدام مشروطه، ولا يلزم من وجوده وجود مشروطه ولا انعدامه، والمقدّم في الشّرطيّة ليس كذلك، بل إنّه يلزم من حصوله حصول التّالي.

ثمّ ليُعلم أنّ القضيّة الشّرطيّة يمكن التّعبير عنها بقضيّةٍ حمليّةٍ، ففي المتّصلة الموجبة يمكن مثلًا أن نقول: التّالي لازمٌ عن المقدَّم، وفي السّالبة: ليس التّالي لازمًا عن المقدّم، وفي الاتّفاقيّة: لا يمتنع صدق التّالي مع صدق المقدَّم، وفي المنفصلة: ب يضادّ د، أو: ب نقيض د، وهكذا. فظهر أنّ الخلاف بين القضايا الشّرطيّة والحمليّة إنّما هو خلافٌ في التّعبير والتّركيب واللّفظ.

[مسائل متعلّقةٌ بالقضايا]

ثمّ القضيّة إن كان موضوعها شخصًا واحدًا فتُسمّى قضيّةً شخصيّةً، مثل: محمّدٌ -صلّى الله عليه وسلّم- رسول الله. وأمّا إن كان موضوعها كلّيًّا واقترن به لفظٌ يبيّن كميّة أفرادها المقصودين بالحكم فتُسمّى مسوّرةً، مثل: كلّ نفسٍ ذائقة الموت، وما أكثر النّاس ولو حرصت بمؤمنين، وقليلٌ من عبادي الشّكور، فسجد الملائكة كلّهم أجمعون، كلّ شرابٍ أسكر فهو حرامٌ.

والسّور إمّا سور الإيجاب الكليّ مثل: كلّ، جميع، أجمع، قاطبةً، لام الاستغراق في الحمليّة، وكلّما ومهما ومتى في الشّرطيّة. أو سور السّلب الكليّ، مثل: لا شيء، لا واحد، لا فرد، ووقوع النّكرة تحت النّفي في الحمليّة، وليس ألبتّة في الشّرطيّة. أو سور الإيجاب الجزئيّ، مثل: بعض، كثير، معظم في الحمليّة، و"قد يكون" في الشّرطيّة. أو سور السّلب الجزئيّ، مثل: ليس كلّ، وبإدخال حرف السّلب على سور الإيجاب الكلّيّ. وأمثلتها يسيرةٌ.

تنبيهٌ: «ليس كلّ» يدلّ بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلّي أي: نفي عموم الحكم لأفراد الموضوع، ويدلّ بالالتزام على السّلب الجزئيّ، و «ليس بعض» يدلّ على رفع الإيجاب الجزئيّ بالمطابقة، ويدلّ بالالتزام على السّلب الكليّ أي: عموم نفي الحكم عن أفراد الموضوع، لأنّ نفي الفرد المبهم لا يتحصّل إلّا بنفي جميع الأفراد.

والقضيّة إذا كان سورها كلّيًا تكون كليّةً، وإذا كان سورها جزئيًّا تسمّى جزئيّةً، وقد يكون الحكم في القضيّة على الكلّ المجموعيّ لا على الأفراد واحدًا واحدًا، نحو:

عشرون دينارًا تجب فيها الزّكاة، فالحكم هنا واقعٌ على تمام العشرين لا على كلّ دينارٍ منها على الانفراد.

تنبيهٌ: في حالة التّساوي بين الكلّيّين (أ وب) تصحّ قضيّتان موجبتان كلّيّتان: كلّ أ ب وكلّ ب أ، وفي حالة التّباين تصحّ قضيّتان سالبتان كلّيّتان: لا شيء من أ ب ولا شيء من ب أ، وفي حالة العموم والخصوص المطلق تصحّ كلّيّةٌ موجبةٌ إذا حُمل الأعمّ وجزئيّتان (موجبةٌ وسالبةٌ) إذا حُمل الأخصّ، وفي حالة العموم والخصوص الوجهيّ تصحّ أربع جزئيّاتٍ (اثنتان إذا حُمل إحداهما واثنتان إذا حُمل الآخر).

والقضيّة التي لم يُذكر فيها اللّفظ الذي يحدّد به كمّيّة موضوعها الكليّ المسمّى سورًا (أي عدد أفراده الذين يصدق عليهم الحُكم ويُحمل عليهم المحمول) تُسمّى مهملةً، كقولنا: الطّلبة مجتهدون، وهي تحتمل أن تكون كلّيّةً أو جزئيّةً، والجزئيّة متحقّقة القصد، فتُحمل المهملة عليها، والشّخصيّة بمثابة الكلّيّة.

فائدةٌ: العلاقة بين القضيّة الجزئيّة (مثل: بعض ج أ) والقضيّة الكلّيّة (مثل: كلّ ج أ) في حال اتّفاق الموضوع والمحمول والنّسبة هو أنّ القضيّة الجزئيّة أعمّ من القضيّة الكلّيّة، وذلك لصدقها عند صدق الكليّة، وانفرادها عنها في الصّدق في بعض الحالات، (ففي المثال تصدق القضيّة الجزئيّة دون الكليّة في حالة صدق 'أ' على بعض أفراد ج فقط لا على كلّها)، وذلك أنّ النّسبة بين القضايا إنّما تكون باعتبار التّحقّق والوجود، لا بحسب الصّدق والحمل كما هي النّسبة بين المفردات.

تنبيهٌ: مفهوم المخالفة (وهو إثبات نقيض الحكم المذكورِ لأفراد الموضوع المسكوت عنها) غيرُ معتبرٍ في المنطق، فلا يلزم من قولنا "بعض الطّلبة حاضرون" أنّ بعضًا منهم غيرُ حاضرين.

ثمّ القضيّة التي ذُكر فيها حرف سلبٍ (مثل: ليس، غير، لا)، إمّا أن يكون حرف السّلب فيها جزءًا من المحمول فتُسمّى معدولة المحمول مثل: الجماد لاحيٌّ، أو جزءًا من الموضوع فتُسمّى معدولة الموضوع مثل: كلّ ما ليس بقديمٍ حادِثٌ، وإمّا ألّا يكون حرف السّلب جزءًا من أحدهما بل يكون معناها نفي المحمول عن الموضوع، مثل: وما كان ربّك نسيًّا.

والقضيّة يُقصد غالبًا من موضوعها أفرادُه، ومن محمولها مفهومه، وقد يُقصد من الموضوع مفهومه فتكون القضيّة طبعيّةً، نحو: العِلم كلّيٌّ، الحيوان أعمّ من الإنسان، والقضيّة الطّبعية لا يُمكن إدخال السّور عليها، لأنّ المفهوم لا يُبعَّضُ حتّى يمكن الحكم على جزءٍ منه، بخلاف غيرها ممّا يكون الحكم فيها على الأفراد، إذ يجوز أن يصدق الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها.

[القضايا الموجّهة]

نسبة المحمول إلى الموضوع إمّا أن تكون واجبةً ضروريّةً، أو ممتنعةً مستحيلةً، أو جائزةً، وهذه الثّلاثة تُسمّى مادّة القضيّة، واللّفظ الذي يدلّ على المادّة يسمّى جهةً.

والموجَّهات البسيطة: إمّا ضروريّةٌ، أو دائمةٌ، أو مطلقةٌ (وتفيد الوقوع في أحد الأزمنة)، أو ممكنةٌ إمكانًا عامًّا (غير مستحيلةٍ)، والنِّسَب بينها على ترتيبها من الأخصّ

إلى الأعمّ، فالضّروريّة أخصّ من الدّائمة، وهكذا. وهذه أمثلتها: الله موجودٌ بالضّرورة، بالضّرورة الكلّ أكبر من الجزء، بالضّرورة كلّ حادثٍ لا بدّ له من مُحدِثٍ، الأرض متحرّكةٌ بالدّوام، انفلق البحر لسيّدنا موسى عليه السّلام، لا يستحيل حصول قمرٍ ثانٍ للأرض. ثمّ كلٌّ من هذه الأربعة قد تكون مقيّدةً بقيدٍ، مثلًا: الجسم إمّا ساكنٌ أو متحرّكٌ بالضّرورة ما دام موجودًا.

والمركّبات من الموجّهات ما أضيف إليها سلب الجهة الأخصّ منها، فالدّائمة قد تُسلب منها الضّرورة (لاحتمالها حين ثبوت الدّوام)، والمطلقة قد يُسلب منها الضّرورة أو الدّوام، وهكذا، مثلًا: اللّيل والنّهار متعاقبان بالدّوام لا بالضّرورة.

ولا يجب أن تُطابق الجهةُ المادّةَ حتّى تصدق القضيّة، لكن يجب ألّا تناقضها، وذلك بأن لا تكون أخصّ منها، ويجوز أن تكون أعمّ منها، لأنّ صدق الأخصّ يستلزم صدق الأعم بلا عكسٍ.

[أحكام القضايا]

من الأحكام المتعلّقة بالقضايا: العكس، والنّقض.

أمّا **العكس**، فهو قلب جزءَي القضيّة، بجعل المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا مع المحافظة على صدق القضيّة، فكلّ قضيّةٍ صادقةٍ يجب أن يكون عكسها صادقًا، وعكس السّالبة الكلّيّة سالبةٌ كلّيّةٌ، وذلك لحصول تمام المباينة بين طرفيها، مثال ذلك: لا شيء من القديم بحادثٍ، عكسها: لا شيء من الحادث بقديمٍ، والسّالبة الجزئيّة لا تنعكس، لجواز عموم الموضوع، مثل: بعض الحيوان ليس إنسانًا، لا يمكن عكسها إلى:

بعض الإنسان ليس بحيوانٍ وبالأحرى: كلّ الإنسان ليس بحيوانٍ، وذلك أنّه يجوز سلب الخاصّ عن بعض أفراد العامّ، ولا يجوز سلب العام عن بعض أفراد الخاصّ، وأمّا الموجبة الجزئيّة فتنعكس موجبةً جزئيّةً، مثل: بعض الطّلبة حاضرون، عكسها: بعض الحاضرين طلبةٌ، وأمّا الموجبة الكلّيّة فعكسها موجبةٌ جزئيّةٌ، مثل: كلّ إنسانٌ يدركه الموت، عكسها: بعض من يدركه الموت إنسانٌ، ولا يكون عكسها موجبةً كلّيّةً لأنّه يجوز أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع، ولا يصحّ حمل الأخصّ على جميع أفراد الأعمّ.

وأمّا **النّقض**، فهو الإتيان بقضيّةٍ ثانيةٍ بينها وبين الأولى تمانعٌ ذاتيٌّ، بحيث لا تصدقان معًا ولا تكذبان معًا، بل إحداهما صادقةٌ والأخرى كاذبةٌ، وللحصول عليه ينبغي أن تختلف القضيّتان في الكمّ (الكلّية والجزئيّة) وفي الكيف (الإيجاب والسّلب) بعد الاتّفاق في الموضوع والمحمول، مثل: كلّ الطّلبة مجتهدون (كليّة موجبة)، نقيضها: بعض الطّلبة ليسوا بمجتهدين (جزئيّة سالبةٌ)، وأمّا في الموجّهات فنقيض الممكنة ضروريّةٌ، ونقيض الدّائمة مطلقةٌ، إذ ضرورة الثّبوت (الوجوب) يناقضها رفع هذه الضّرورة، وذلك يتحقّق بإمكان السّلب، ونفي إمكان السّلب هو ضرورة الثّبوت، وضرورة السّلب (الاستحالة) يناقضها رفع هذه الضّرورة، وذلك يتحقّق بإمكان الثّبوت، ونفي إمكان الثّبوت هو ضرورة النّفي، ودوام الثّبوت ينافيه تحقّق السّلب في زمنٍ من الأزمان، وتحقّق الثّبوت في زمنٍ من الأزمان ينافيه دوام الانتفاء.

والقضيّتان الكلّيّتان المتّفقتان في الموضوع والمحمول المختلفتان في الكيف **متضادّتان**، لعدم صحّة اجتماعهما في الصّدق إذ لو صدقت إحداهما وجب كذب

الأخرى، ولجواز كذبهما معًا، مثلًا: كلّ المؤمنين علماء، لا واحد من المؤمنين بعالمٍ، كلاهما كاذبةٌ، ومثلًا: كلّ شجرةٍ نباتٌ، لا واحد من الشّجر نباتٌ، الأولى صادقةٌ والثّانية كاذبةٌ.

وأمّا القضيّة الجزئيّة فهي متضمَّنةٌ في القضيّة الكليّة الموافقة لها في الكيف، فالجزئيّة الموجبة متضمّنةٌ في الكلّيّة الموجبة، والجزئيّة السّالبة متضمَّنةٌ في الكلّيّة السّالبة، ومتى ما صدقت الكلّيّة صدقت الجزئيّة المتضمّنة فيها، إذ صدق الأخصّ يستلزم صدق الأعمّ، بلا عكسٍ كلّيٍّ، أي: ليس كلّما صدقت الجزئيّة صدقت الكلّيّة التي تضمّنتها، وليس كلّما كذبت الكلّيّة كذبت الجزئيّة المتضمّنة فيها، مثلًا: كلّ المؤمنين علماء كاذبةٌ، مع أنّه يصدق: بعض المؤمنين علماء.

[القياس]

القياس هو تركيب قضيّتين بحيث يلزم منهما لذاتهما قضيّةٌ أخرى تُسمّى نتيجةً، مثل: العلماء يخشون الله (قضيّةٌ أولى)، وكلّ من يخشى الله فهو خير البريئة (قضيّةٌ ثانيةٌ)، ينتج: العلماء خير البريئة (النّتيجة). والقضيّتان اللّتان يتركّب منهما القياس تُسَمى كلّ واحدةٍ منهما مقدّمةً، لأنّها قُدِّمَت أمام النّتيجة.

والقياس نوعان، اقترانيٌّ وشرطيٌّ، أمّا **الشّرطيّ** أو الاستثنائيّ فهو ما تركّب من مقدّمتين أولاهما قضيّةٌ شرطيّةٌ وثانيهما قضيّةٌ أُثبت فيها أو نُفي أحدٌ من المقدّم أو التّالي، والقضيّة الشّرطيّة المستعملة فيه إمّا أن تكون متّصلةً أو منفصلةً، فإن كانت متّصلةً فالقضيّة الثّانية إمّا أن نثبت فيها المقدّم فيلزم منه ثبوت التّالي لأنّ إثبات الملزوم يلزم منه إثبات اللّازم، مثال ذلك: إذا كان العالم حادثًا فله محدثٌ، لكنّ العالم حادثٌ، فله محدثٌ،

وإمّا أن ننفي فيها التّالي فيلزم انتفاء المقدّم، لأنّ انتفاء اللّازم يلزم منه انتفاء الملزوم، وإلّا لجاز ثبوت الملزوم حال عدم اللّازم، وهذا ينفي كونه لازمًا والتّقدير أنّه لازمٌ، ومثال ذلك: لو جاز على الله العدم لم يكن واجبًا، لكنّه واجبٌ، فلا يجوز عليه العدم.

فائدةٌ: التّمانع (أي التّنافي) بين اللّوازم يفيد التّمانع بين الملزومات، ومثال ذلك أنّ التّنوين يفيد التّنكير، وأنّ الإضافة تفيد التّعريف، فالتّمانع بين التّعريف والتّنكير يفيد التّمانع بين التّنكير والإضافة، فلا يمكن أن يكون الاسم الواحد منوّنًا ومضافًا.

وإن كانت القضيّة الأولى منفصلةً، فإن كانت مانعة جمعٍ وخلوٍّ فإذا أثبتنا في الاستثنائيّة أحد الطّرفين لزم منه نفي الآخر، وإن نفينا أحدهما لزم منه إثبات الآخر، وإن كانت مانعة جمعٍ فقط لزم من إثبات أحد الطّرفين نفي الآخر لعدم جواز ثبوت الطّرفين معًا، ولم يلزم من نفي أحدهما إثبات الآخر لجواز ارتفاعهما معًا، وإن كانت مانعة خلوٍّ لزم من نفي أحد الطّرفين إثبات الآخر لعدم جواز انتفائهما معًا، ولم يلزم من إثبات أحدهما نفي الآخر لجواز ثبوتهما معًا.

وأمّا إن كانت المنفصلة مانعة جمعٍ وخلوٍّ مركّبةً من أكثرمن جزءين، فإنّه يلزم من إثبات أحدها نفي بقيّة الأجزاء (أي: إثبات نقائض الأجزاء الأخرى)، ويلزم من نفي أحد الأجزاء قضيّةٌ منفصلةٌ فيها الأجزاء غير المنفيّة، ومثال ذلك: المستقيمان اللّذان يجمعهما مستوٍ واحدٌ إمّا أن يكونا متوازيين أو متقاطعين في نقطةٍ واحدةٍ أو متطابقين، فإذا قلنا: لكنّهما متوازيان، ينتج أنّهما ليسا متقاطعين وليسا متطابقين، وإذا قلنا: لكنّهما ليسا متوازيين، ينتج: فهما إمّا متطابقان وإمّا متقاطعان. وإن كانت مانعة جمعٍ فقط لزم

من إثبات أحد أجزائها نفي البقيّة ولم يلزم في نفي إحدى أطرفها شيءٌ، ومانعة الخلوّ فقط بخلافها.

فائدةٌ: ما كان شرطًا في اللّازم فهو شرطٌ في الملزوم، وذلك أنّ وجود الملزوم إمّا أن يكون مساويًا لوجود اللّازم أو يكون أخصّ منه، وشرط الأعمّ شرطٌ للأخصّ.

وأمّا القياس **الاقترانيّ** فهو القياس الذي تركّب من مقدّمتين تكرّر فيهما جزءٌ مشتركٌ وتحتوي كلّ واحدةٍ منهما على جزء النّتيجة، وكلٌّ من الموضوع والمحمول في القضيّتين اللّتين تركّب منهما يُسمّى حَدًّا، والحدّ المتكرّر يُسمّى حدًّا أوسط، وللحصول على النّتيجة نحذف الحدّ الوسط ونقرن الحدّ الأصغر بالحدّ الأكبر، مثلًا: العالم متغيرٌّ، وكلّ متغيّرٍ حادثٌ، ينتج: العالم حادثٌ، ففي المثال: العالم حدٌّ، ومتغيّرٌ حدٌّ، وحادثٌ حدٌّ، والحدّ الذي تكرّر في المقدّمتين هو متغيّرٌ، فهو الحدّ الوسط، وهو لا يظهر بالنّتيجة. ثمّ إنّ موضوع النّتيجة يُسمّى حدًّا أصغر (وذلك لكونه في الغالب أخصّ من المحمول) والمقدّمة التي تشتمل عليه تُسمّى مقدّمةً صغرى، ومحمول النّتيجة يُسمّى حدًّا أكبر (وذلك لكونه في الغالب أعمّ من الموضوع) والمقدّمة التي تشتمل عليه تُسمّى مقدّمةً كبرى.

ثمّ إنّ القياس ينقسم بحسب موضع الحدّ الوسط في المقدّمتن إلى أقسامٍ، فإمّا أن يكون الحدّ الوسط محمولًا في الأولى موضوعًا في الثّانية، مثلًا: النّظر تتوقّف عليه معرفة الله الواجبة، وكلّ ما توقّف عليه الواجب وهو في مقدور المكلّف فهو واجبٌ، فالنّظر واجبٌ.

وإمّا أن يكون الحدّ الوسط محمولًا في القضيّتين، مثلًا: الله لا يماثل الأجسام، وكلّ متحرّكٍ يماثل الأجسام، فالله ليس بمتحرّكٍ.

وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما، نحو: كلّ من مات على الإيمان لا يخلد في النّار، وبعض من مات على الإيمان يعذّب، ينتج: بعض من يعذّب لا يخلد في النّار.

وإمّا أن يكون موضوعًا في الأولى محمولًا في الثّانية، وهذا الشّكل من القياس يرجع إلى الشّكل الأوّل بجعل الكبرى صغرى والصّغرى كبرى مع عكس النّتيجة، فلا داعي لإفراده بالبحث.

كما يُمكن إرجاع الثّاني إلى الأوّل بعكس الكُبرى، أو بعكس الصّغرى وجعلها كبرى مع عكس النّتيجة، ويمكن إرجاع الثّالث إلى الأوّل بعكس الصّغرى، أو بعكس الكبرى وجعلها صغرى مع عكس النّتيجة.

ثمّ إنّ القياس قد يكون صحيحًا تلزم نتيجةٌ من مقدّمتيه، وقد لا يكون صحيحًا، ولكلّ شكلٍ من الأشكال شروطٌ لإنتاجه، وهذا بيانها:

أمّا الشّكل الأوّل، فشرطه أن تكون المقدّمة الصّغرى موجِبةً، وأن تكون المقدّمة الكبرى كلّيّةً، نحو: الآخرة أبقى، كلّ ما هو أبقى فهو أَوْلَى بالإيثار، فالآخرة أولى بالإيثار.

وأمّا الشّكل الثّاني، فشرطه كليّة الكبرى مع اختلاف القضيّتين في الكيف (أي الإيجاب والسّلب)، لأنّ اشتراك الشّيئين في ثبوت مفهومٍ أو في سلبه لا يقتضي اشتراكهما في بعض الأفراد، بخلاف ثبوت مفهومٍ لشيءٍ مع انتفائه عن الآخر، فإنّه يفيد سلب أحد

الشّيئين عن الآخر (إمّا كلًّا أو بعضًا)، فالذي يُنفى عنه ما يثبت لغيره منافٍ لذلك الغير. ونتيجة هذا الشّكل تكون دائمًا سالبةً.

وأمّا الثّالث فشرط إنتاجه إيجاب الصّغرى مع كون إحدى القضيّتين كلّيّةً، وإنتاج الشّكل الثّالث جزئيّةٌ دائمًا، ولأنّ اشتراك أمرٍ ما في صدق (أو انتفاء) مفهومين عليه يقتضي اشتراكهما (أو عدمه) على الأقلّ في ذلك الأمر الواحد، مع احتمال انتفاء الاشتراك أو تحقّقه في غير ذلك الأمر، فالمقطوع به تحقّق الحُكم في جزئيٍّ، وما سواه محتملٌ، لذلك لم يكن إنتاج هذا الشّكل إلّا جزئيّةً.

والنّتيجة دائمًا تتبع أدون المقدّمتين في الكمّ والكيف، فتكون جزئيّةً إن كانت إحدى المقدّمتين جزئيّةً، وتكون سالبةً إن كانت إحدى المقدّمتين سالبةً.

كما يتبع القياس أدون المقدّمتين في الصّدق، فإن كانت إحداهما كاذبةً كان غير منتجٍ (أي: لا يلزم منه حصول النّتيجة)، وإن كانت إحداهما مظنونةً كان مظنونًا والنّتيجة غير قطعيّةٍ، وإن كانت المقدّمتان صادقتين وقطعيّتين فالنّتيجة تكون صادقةً قطعيّةً.

ثمّ القياس إن كان مركّبًا من اليقينيّات فهو برهانيٌّ، وإن كان من المشهورات فهو وعظيٌّ خطابيٌّ، وإن كان في مقام المناظرة ومن مقدّماتٍ يسلّمها الخصم فجدليٌّ، وإن كان من المقدّمات الكاذبة وكان فيه تلبيسٌ فهو سفسطيٌّ مغالطيّ. وكلٌّ من البرهان والخطابة والجدل عمدةٌ في الدّعوة إلى الله، قال تعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)، لكن بالنّسبة إلى نفس المستدلّ فالعمدة هو البرهان.

تمّ مختصر المنطق ولله الحمد والمنّة، والله أسأل قبوله والنّفع به.

فهرس الأبواب